الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/33
28 December 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولا- جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع

٤- بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: أثر الاقتصاد الجديد في القطاعات التقليدية للاقتصادات النامية: التجارة الإلكترونية والسياحة

٥- تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

ثانيا- شروح جدول الأعمال المؤقت

١- أعرب المؤتمر، في دورته العاشرة المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في بانكوك (تايلند) عند النظر في قضية الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، عن الترحيب بالوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد والتي عنوانها "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (أعيد إصدارها بوصفها الوثيقة TD/B/EX(24)/L.1). وكان الغرض الكامن وراء التوصيات التي تحتويها تلك الوثيقة، في جملة أمور، تعزيز مركز اللجان بوصفها أجهزة تقوم بصياغة السياسات ودعم الروابط الموضوعية بين اجتماعات الخبراء وبين اللجان. وقد تمت التوصية بأن تكون اللجان مطلعة في عملها على المشورة التقنية التي يقدمها الخبراء، وأنه ينبغي للجان أن تضع نتائج اجتماعات الخبراء في السياق والإطار الملائمين للسياسة العامة، وأن تقدم اللجان، على أساس تقارير الخبراء وحوارهم بشأن السياسة العامة، توصيات بشأن الإجراءات التي يجب أن يتخذها كل من الدول الأعضاء والأونكتاد أو هيئات أخرى.

٢- وتحقيقا لهذه الغاية، ستعرض على اللجنة تقارير اجتماعات الخبراء المعقودة أثناء الأشهر السابقة فضلا عن الوثائق التي أعدتها الأمانة والتي تحدد وتعلق على مسائل السياسة العامة التي تثيرها تقارير الخبراء لتناقشها اللجنة. وفي هذا الصدد عممت الأمانة نتائج اجتماعات الخبراء على الدول الأعضاء مقرونة بطلب التعليق على السياسات العامة بشأن توصيات الخبراء. وتتمثل مهمة اللجنة في إجراء حوار يتعلق بالسياسة العامة والتقدم بتوصيات تتصل بالسياسة العامة حول نتائج اجتماعات الخبراء مع مراعاة وجهات النظر التي تبديها العواصم.

البند ١- انتخاب أعضاء المكتب

٣- وفقا للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيسا وخمسة نواب للرئيس ومقررا يتكون منهم مكتب اللجنة مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل. وتنص المادة ١٩ على أن يتكون مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أي أربعة أعضاء من المجموعتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان اثنان من المجموعة باء، وعضو واحد من المجموعة دال، وهي المجموعات المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة).

٤- وبناء على ذلك، ووفقا لدورة التناوب التي تقررت إثر الأونكتاد العاشر، يتكون مكتب الدورة الخامسة للجنة على النحو التالي: الرئيس من القائمة دال والمقرر من القائمة ألف (أفريقيا)؛ وخمسة نواب للرئيس (ثلاثة من القائمة ألف وجيم مجتمعتين، واثنان من القائمة باء).

البند ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥- تم الاتفاق على بنود جدول الأعمال الموضوعية للدورة الخامسة للجنة، كما هي واردة في جدول الأعمال المؤقت في الفرع الأول أعلاه، أثناء المشاورات التي أجراها رئيس مجلس التجارة والتنمية مع المكتب والمنسقين والوفود المعنية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠.

تنظيم العمل

٦- ستتاح للجنة خمسة أيام عمل لإنجاز أعمالها في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وستخصص الجلسة العامة الأولى التي تعقد يوم الاثنين ٢٢ كانون الثاني/يناير للافتتاح وعرض البند ٣ رسميا. ويقترح تكريس باقي يوم الاثنين ٢٢ كانون الثاني/يناير ويوم الثلاثاء ٢٣ كانون الثاني/يناير لإجراء مناقشات غير رسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت.

٧- ويقترح أن تشرع اللجنة، يوم الأربعاء ٢٤ كانون الثاني/يناير، في النظر في البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت. وسيتواصل النظر في هذا البند، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، حتى آخر الجلسة التي تعقد بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٤ كانون الثاني/يناير.

٨- ويقترح كذلك أن يبدأ النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت يوم الخميس ٢٥ كانون الثاني/يناير وأن يتواصل طيلة الجلسة التي تعقد بعد الظهر. وستكرس فترة بعد ظهر يوم الخميس وإن اقتضى الأمر جزء من صباح يوم الجمعة ٢٦ كانون الثاني/يناير لمناقشة نتائج الدورة.

الوثائق

TD/B/COM.3/33 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣- تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا: أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع

٩- رغبة في تسريع المناقشات الموضوعية أثناء دورة اللجنة، أعدت الأمانة تقريرين اثنين عنوان الأول '١' "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية" (TD/B/COM.3/32)؛ '٢' "أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات

عـــبر الوطـــنية مـــن الـــناحية الأخـــرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع" – نتائج اجتماعات الخبراء (TD/B/COM.3/EM.11/L.1).

١٠- والورقة المواضيعية المعنونة "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية" التي تستعرض الولايات الراهنة المنوطة بالأونكتاد في مجال تنمية المشاريع مقسمة إلى جزأين اثنين. يصف الجزء الأول المواضيع الجاري النظر فيها راهنا لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة من خلال الروابط بالشركات عبر الوطنية، ويعرض الجزء الثاني ثلاث قضايا إضافية لها أهميتها بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ألا وهي الآليات التجديدية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتماسك السياسات العامة الرابطة بين استراتيجيات تنمية المشاريع الوطنية والواجبات التي تمليها الالتزامات الدوليـــة ثم الفارق في الاعتماد على الحواسيب. والغرض من هذه الورقة هو مساعدة اللجنة على وضع أولويات عملها من الآن وحتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر.

١١- وانعقد اجتماع الخبراء المعني بأوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عـــبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشـــرين الـــثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وانتقاء هذا الموضوع سمح بإدماج التحليل والنقاش المتعلقين بالاستثمار الأجنبي المباشـــر وبناء القدرة الإنتاجية من خلال نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقام نحو ٦٥ خبيرا من عواصم البلدان ومن المنظمات الدولية بمناقشة أفضل الممارسات في تعميق الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة عن طريق تشجيع سياسات وبرامج محددة لتعزيز أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى. وأسهم خمسة وثلاثون خبيرا بورقات وقدم ١٩ خبيرا عروضا رسمية. وقد سهل ارتفاع مستوى الاستعداد والاهتمام ما دار من مناقشات. وترد النتائج في تقرير اجتماع الخبراء (TD/B/COM.3/EM.11/3).

١٢- ومـــن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أن بقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها وقدرتها عـــلى التنافس في اقتصاد عالمي سائر إلى العولمة يمكن ضمانه على النحو الأفضل من خلال تدابير تتخذ في سياق الشـــراكات بـــين القطاعين العام والخاص تشمل الحكومات والشركات عبر الوطنية ورابطات الأعمال التجارية الوطنية ووكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وناقش الخبراء الكيفية التي يمكن بها الاقتداء في أماكن أخرى بالتجارب الناجحة التي شهدتها آسيا في مجال تعزيز الروابط ولا سيما أي السياسات الاستثمارية وسياسات المشاريع تتسم بأقصى درجة من الفاعلية. كما حدد الخبراء الجوانب التي تعذر الاتفاق عليها بسبب انعدام الأدلة القاطعة أو بسبب احتياجها مزيدا من الدراسة. وبما أن هذا الاجتماع انعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيقدم تقرير شفوي عن أي تعليقات متصلة بالسياسة العامة ترد من الدول الأعضاء حول توصية الخبراء.

البند ٤- بـــناء القـــدرات في مجال التجارة الإلكترونية: أثر الاقتصاد الجديد في القطاعات التقليدية للاقتصادات النامية: التجارة الإلكترونية والسياحة

١٣- وفقا للمقرر الذي اتخذته الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، انعقد اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وحضره قـــرابة ١٠٠ خـــبير يمثلون الحكومات والمنظمات الحكومية والمنظمات والمشاريع السياحية وجامعيون وخبراء في تكنولوجيا المعلومات. وأتاح هذا الحدث فرصة لتبادل الخبرات والآراء حول مجموعة عريضة من القضايا المتعلقة بالتجارة والسياحة. ويرد تقرير اجتماع الخبراء في الوثيقة TD/B/COM.3/30-TD/B/COM.3/EM.9/3. وأهم الأنشطة الموصى بها بالنسبة لعمل الأونكتاد مستقبلا في مجال التجارة الإلكترونية ما يأتي:

(أ) الاضـــطلاع بعمـــل تحليلي، بغية تقييم أثر التجارة الإلكترونية في التنمية وتوفير المشورة حول الاستفادة استفادة قصوى من هذه التجارة؛

(ب) إجراء دراسات إفرادية وتحليلات للقضايا الأساسية في مجال التجارة مثل مشاكل عمليات الدفع المتصـــل مباشـــرة بالحاسوب، والترميز والتواقيع الإلكترونية والتكنولوجيات الجديدة الممكن أن تدعم التجارة الإلكترونية؛

(ج) تنشـــيط تبادل الخبرات في مجال التجارة الإلكترونية ونشر المعلومات حول تلك التجارب على البلدان النامية؛

(د) تعزيز بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية؛

(هـ) تعزيـــز الشـــراكات على صعيد سلسلة التجارة الإلكترونية برمتها كوسيلة لدعم نمو التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

١٤- بالإضـــافة إلى ذلـــك، أعـــدت الأمانة الوثيقة TD/B/COM.3/35. وتحدد الوثيقة وتعلق على مسائل السياســـات العامة التي أثارها اجتماع الخبراء آخذة بعين الاعتبار التعليقات المتصلة بالسياسة العامة والواردة من الـــدول الأعضاء على توصيات الخبراء. وتلخص الأسباب الرئيسية التي تبين لماذا يجب أن تظل باستمرار التجارة الإلكترونية قضية مهمة مدرجة على جدول أعمال التنمية داخل الأونكتاد وخارجه. وتعلق على مسائل السياسة العامة التي تثيرها التوصيات المحددة الصادرة عن الخبراء حول التجارة الإلكترونية والسياحة. وتركز التعليقات على أهميـــة الســـياحة بالنســـبة للبلدان النامية والاستراتيجيات المرتكزة على التجارة الإلكترونية التي هي بحاجة إلى اعتمادها بغية استغلال الفرص التي تتاح في هذا القطاع. ويولى اهتمام خاص للدور الحرج الذي تؤديه منظمات

تسـويق الوجهـة وإجراءات تكنولوجيا المعلومات الممكن أن تتخذ لتعزيز نمو وفعالية هذه المنظمات. وتناقش توصيات الخبراء المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عموما والتي تغطي قضايا المرافق الأساسية والمحتوى المحلي وعمليات الدفع المتصلة بالحاسوب والقضايا القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة وحماية المستهلك وحماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية والترميز والتواقيع الإلكترونية. وتختتم بتقديم خلاصة لمقترحات تتعلق بعمل الأونكتاد مستقبلا.

البند ٥- تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا

١٥- سـوف تبحث اللجنة التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا، الذي عقد في جنيف في الفـترة مـن ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتغطي الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء نهج السياسة العامة والتدابير العملية لتعزيز النمو عن طريق تنمية الموارد البشرية والتدريب. ويدعو العديد من التدابير العمـلية المقترحة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بين القطاعين العام والخاص وإلى إجراءات مشتركة بين الهيئات في مختـلف البـلدان، ولا سـيما من خلال الربط الشبكي فيما بين البلدان التي تواجه أوضاعا متشابهة وعن طريق الشراكات فيما بين المنشآت القائمة في البلدان المتقدمة والأقل تقدما على حد سواء. وبعد النظر في مغزى هذه القضايا بالنسبة للعملية الإنمائية قد ترغب اللجنة عندئذ في تحديد التدابير الواجب أن تتخذها البلدان والإجراءات الواجـب أن تـتخذ فيما بين البلدان والعمل الإضافي الممكن أن تضطلع به أمانة الأونكتاد وغيرها من الهيئات الدولية.

البند ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة

١٦- سوف تقر اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة بالاستناد إلى الوثائق الصادرة أثناء الدورة.

البند ٧- مسائل أخرى

البند ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

١٧- سينظر مجلس التجارة والتنمية في تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة.

- - - - -